المجلة العلمية لكلية التربية – المجلد الرابع– العدد الاول – يناير 2025

Faculty of Education journal – Volume 4 Issue1 – January 2025

الموقع الالكتروني للمجلة: http://journal.su.edu.ly/index.php/edujournalj/index

DOI: https://doi.org/10.37375/foej.v4i1.3144

# التجدد والاستمرار والتحول في الجملة الفعلية وقيمته الأسلوبية عند علماء الأصول

## المدونة، للإمام مالك

## (نماذج مختارة)

سمية سليمان عمران علي

قسم اللغة العربية، كلية التربية، جامعة سرت. دولة ليبيا

Email: Somia.omran@su.edu.ly

**ملخص البحث:**

تناول هذا البحث جانبًا مهمًا من الدارسات اللغوية والأصولية التي تتعلق بالمعنى اللغوي، وهذا الجانب من أهم الجوانب التي برزت من الناحية اللغوية والأصولية في اللغة العربية وفي القرآن والسنة، وتم تسليط الضوء في هذه الدراسة على المعنى اللغوي لدلالات الأفعال وعلاقتها بالقرآن والسنة، من خلال بعض المسائل الفقهية في مدونة (الإمام مالك)، وكذلك الوقوف على المباحث المتشابهة من دلالات الأفعال الزمنية وغيرها على المستوى النحوي والأصولي، وذلك من خلال دراسة معنى الفعل في الجملة الفعلية عند علماء النحو وعند علماء أصول الفقه.

**الكلمات المفتاحية:**

المدونة، التجدد، الاستمرار، التحول.

**Abstract**:

This research dealt with an important aspect of linguistic and fundamentalist studies related to linguistic meaning, and this aspect is one of the most important aspects that emerged from the linguistic and fundamentalist perspective in the Arabic language and in the Qur'an and Sunnah. This study sheds light on the linguistic meaning of the connotations of verbs and their relationship to the Qur'an and Sunnah, through some jurisprudential issues in the Code of Imam Malik, as well as examining similar discussions of the connotations of temporal verbs and others at the grammatical and fundamentalist level, through studying the meaning of the verb in the verbal sentence according to grammarians and scholars of the principles of jurisprudence.

**Keywords**: Code, renewal, continuity, transformation

**المقدمة**

لقد تنزّل القرآن الكريم باللغة العربية بلسان عربي فصيح، غضًّا طريًّا على قلبِ النبي الخاتم – صلى الله عليه وسلم– منجمًا مفرقًا على حسب الوقائع والحوادث وحاجات الناس، فقال: ﴿**وَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا لَوْلَا نُزِّلَ عَلَيْهِ الْقُرْآنُ جُمْلَةً وَاحِدَةً كَذَلِكَ لِنُثَبِّتَ بِهِ فُؤَادَكَ وَرَتَّلْنَاهُ تَرْتِيلًا**﴾ [الفرقان: 32]، كما تكفّل اللهُ لنبيّه أن يُقرأه القرآنَ، ويفهمه معناه، قال تعالى: ﴿**لَا تُحَرِّكْ بِهِ لِسَانَكَ لِتَعْجَلَ بِهِ {16} إِنَّ عَلَيْنَا جَمْعَهُ وَقُرْآنَهُ {17} فَإِذَا قَرَأْنَاهُ فَاتَّبِعْ قُرْآنَهُ**﴾ [القيامة: 16– 18]؛ أي: جمعه في صدرك، وإثبات قراءته على لسانك، وبيان ما يخفى من معانيه وبلاغاته، وكان الرسول – صلى الله عليه وسلم– يعلم من القرآن وعلومه ما لا يعلمه أحدٌ من الناس، وذلك بما آتاه الله من حكمة النبوة، ونور الوحي ونفحات الله التي كانت تلقى في قلبه، ولقد بلّغ الرسول ما أنزل عليه لأصحابه لفظًا ومعنى، وعلمهم صنوف المعرفة وضروب البلاغة والبيان.

فقد كان النبي – صلى الله عليه وسلم– يقرأ القرآن لأصحابه على مكث؛ قال تعالى: ﴿**وَقُرْآناً فَرَقْنَاهُ لِتَقْرَأَهُ عَلَى النَّاسِ عَلَى مُكْثٍ وَنَزَّلْنَاهُ تَنزِيلاً** ﴾ [الإسراء: 106]؛ أي: على تمهل وتؤدة وتريث؛ وذلك ليحفظوا لفظ القرآن، وكان – صلى الله عليه وسلم– يعتني عناية كبيرة به، حتَّى أنَّه كان له كتَّاب وحي، يكتبون عنه ما يوحى إليه بلفظه بدقة وعناية فائقة، فيبين لهم موضع كتابة الآية من المصحف الشريف بتحديد ما قبلها، وما بعدها لتناسب السور والآي، وغير ذلك مما يدل على بلاغة النبي وفصاحته.

ومن خلال الوقوف على أسرار القرآن، وشرح مقاصده وأحكامه بأقوال النبي – صلى الله عليه وسلم– في السنة القولية، ورؤية أفعاله في السنة العملية، والاستماع إلى تقريراته في السنة التقريرية، وأخلاقه؛ أي: بسنته الجامعة لكل ذلك، حيثُ قال تعالى: ﴿ **وَأَنزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ وَلَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ** ﴾ [النحل: 44] وقال: ﴿ **إِنَّا أَنزَلْنَا إِلَيْكَ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ لِتَحْكُمَ بَيْنَ النَّاسِ بِمَا أَرَاكَ اللّهُ وَلاَ تَكُن لِّلْخَآئِنِينَ خَصِيمًا** ﴾ الآية [النساء: 105]. (أبو شُبهة، 2003م، ص28)

وهكذا فإنَّ اللغة العربية وعلومها توارثها العرب صاغرا عن كابر، والنبي– صلى الله عليه وسلم– قد علمها لأصحابه، ومن بين تلك العلوم التي يهتم بها دارس اللغة العربية (أزمنة الأفعال)، فالفعل له دلالته في اللغة، والتفسير، وأصول الفقه، وتلك الدلالات لها أهم التأثير في الشرع الحنيف، لذا جاء عنوان بحثي موسوما بـــ: " **التجدد، والاستمرار، والتحول في الجملة الفعلية، وقيمته الأسلوبية عند علماء الأصول، مدونة الإمام مالك ،(نماذج مختارة)**".

**أولًا: أهمية الدراسة.**

تتمثل أهمية الدراسة في عدة أمور، أهمها ما يلي:

1– تعلقها بدراسة كتاب الله تعالى، وبسنة نبيه – صلى الله عليه وسلم–، وما يتصل بهما من علوم.

2– أنّها تسلط الضوء على خدمة القرآن الكريم، والسنة النبوية بدراسة لغتهما العربية من جانب نحوي وأصولي.

3– أنّها تتناول جانبًا مهما من الدراسات اللغوية والأصولية التي تتعلق بالمعنى اللغوي، وهذا الجانب من أهم الجوانب التي برزت من الناحية اللغوية والأصولية في اللغة العربية وفي القرآن والسنة.

**ثانيًا: أهداف الدراسة.**

تكمن أهمية هذه الدراسة في دراسة جانب من جوانب العلاقة بين علمين متعلقين بكتاب الله عز وجل وبسنة نبيه –صلى الله عليه وسلم–، هما: علوم اللغة، وأصول الفقه، حيث أحاول الربط بين دراسة المستوى اللغوي، والمستوى الأصولي، وتسعى هذه الدراسة إلى عدة أهداف من أهمها ما يلي:

1- معرفة الوازع اللغوي لدلالات الأفعال وعلاقتها بالقرآن والسنة، من خلال بعض المسائل الفقهية في مدونة الإمام مالك.

2- الوقوف على المباحث المتشابهة من دلالات الأفعال الزمنية وغيرها.

3- معرفة الأثر الزمني في دلالات الجمل الفعلية، على المستوى النحوي والأصولي.

**ثالثاً: فرضيات البحث.**

بناءً على اطلاع الباحثة على مجموعة من مؤلفات العلماء في اللغة والأصول، وأبحاث أخرى تهتم بدراسة أزمنة الفعل بشكل خاص، فإنَّ البحث يفترض دلالات الأفعال على أزمنة مختلفة في لغة العرب وفي القرآن والسنة، حيثُ ذكر العلماء المصنفون في اللغة العربية وأصول الفقه تلك الأزمنة المختلفة التي يدل عليها كل فعل.

**رابعاً: خطة البحث.**

المقدمة، وفيها: التمهيد وأهمية البحث، وأهدافه، ومشكلته، ومنهجه، والدراسات السابقة، وخاتمة بها أهم النتائج التي توصلت إليها الباحثة، وبعض التوصيات، وقائمة بالمصادر والمراجع.

**التمهيد**: الجملة الفعلية، ودلالتها عند النحويين والأصوليين.

أولا: معنى الفعل، عند النحويين والأصوليين.

ثانيًا: دلالة الفعل على التجدد والاستمرار والتحول عند النحويين والأصوليين.

**المبحث الأول**: دلالات الفعل الماضي.

المطلب الأول: دلالة الماضي على الماضي البعيد.

المطلب الثاني: دلالة الماضي على الحال.

المطلب الثالث: دلالة الماضي على المستقبل.

المطلب الرابع: دلالة الماضي على الزمن العام.

**المبحث الثاني**: دلالات الفعل المضارع.

المطلب الأول: دلالة المضارع على الماضي.

المطلب الثاني: دلالة المضارع على الحال.

المطلب الثالث: دلالة المضارع على المستقبل.

**المبحث الثالث**: دلالات فعل الأمر.

المطلب الأول: صيغ فعل الأمر.

المطلب الثاني: معاني فعل الأمر.

**الخاتمة:** وفيها أهم النتائج والتوصيات.

**التمهيد**

**الجملة الفعلية ودلالتها عند النحويين وعلماء أصول الفقه**

**توطئة:**

**تعريف علم أصول الفقه:**

ينقسم تعريف أصول الفقه إلى جزأين، فهو مركب إضافي يتركب من الفقه والأصول.

**الأصول لغة:** وهي جمع أصل، وهو أسفل الشيء وأساسه، يقال: أصل الحائط، ويقصد به الجزء الأسفل منه، وأصل الشجرة: جذرها الذي بنيت عليه. (الرازي، 1979م، ص109)

**أما معنى الفقه لغة:** فالفهم مطلقاً. (الأزهري، 2001م، ص263)

أما اصطلاحاً: فهو العلم بالأحكام الشرعية من أدلتها التفصيلية. (السلمي، 2005م، ص11)

وتعريف أصول الفقه كمركب هو: العلم بالقواعد التي يتوصل بها إلى استنباط الأحكام الشرعية العملية.

أما موضـــوع علم أصـــول الفقه فهو الأدلة، من حيث إثباتها للأحكام الشـــرعية، فلا يبحث فيه عن هذه الأحكام إلا بطريق العرض ليتمكن من نفيها أو إثباتها.

وذهب الإمام الغزالي إلى أن موضوعه الأحكام التشريعية من حيث كونها ثابتة بالأدلة، فتكون على ذلك الأحكام أصلاً وجزءاً للعلم ذاته. (الطوسي، 1993م، ص5)

وقد انقسم العلماء الذين تلكموا في هذا العلم إلى اتجاهات:

أولا: طريقة المتكلمين، وقد أخذ بها الشافعية وبعض المالكية، وهي تحقيق القواعد تحقيقا منطقيا وإقرار ما يؤيده البرهان العقلي.

ثانيا: طريقة الحنفية: وهي تحقيق القواعد على ضوء ما نقل عن الأئمة والفروع.

ثالثا: طريقة الفقهاء والمتأخرين: وهي جمع بين الطريقتين، وهي تتمثل في كتابات شيخ الإسلام ابن تيمية، وابن القيم، والشاطبي.

(التونسي، 2004م، ص19)

وكان أول من ألف في هذا الفن هو الإمام الشافعي –رحمه الله – في كتابه الرسالة، ثم تتابع العلماء بعده بالتأليف، ومن أهم وأشهر تلك الكتب التي وصلت إلينا:

- المعتمد، لأبي الحسين البصري.
- أصول الفقه، لأبي بكر الجصاص الحنفي.
- كنز الوصول إلى معرفة الأصول، للبزودي.

- الإحكام في أصول الأحكام، للآمدي.
- المحصول في علم الأصول، للإمام الرازي.
- البرهان في أصول الفقه، للجويني.
- المستصفى، للغزالي.
- العدة في أصول الفقه، للقاضي أبي يعلى.
- روضة الناظر، لابن قدامة.
- الموافقات، للشاطبي.
- مقدمة كتاب الذخيرة، للقرافي.

**أولًا: معنى الفعل عند النحويين وعلماء أصول الفقه:**

**أ- تعريف الفعل لغةً:**

مصدر (فَعَل يَفْعَلُ فِعْلًا)، قال ابن فارس: " الفاء، والعين، واللام، أصل صحيح يدل على إحداث شيء من عمل وغيره. من ذلك: فعلت كذا أفعله فعلا. وكانت من فلان فعلة حسنة أو قبيحة. والفعال جمع فعل. والفَعال، بفتح الفاء: الكرم وما يفعل من حسن". (الرازي، 1979م، ص511)

وقال الراغب الأصفهاني: " الفِعْلُ: التأثير من جهة مؤثّر، وهو عامّ لما كان بإجادة أو غير إجادة، ولما كان بعلم أو غير علم، وقصد أو غير قصد، ولما كان من الإنسان والحيوان والجمادات". (الأصفهاني، 1412هـ، ص640)

**ب- تعريف الفعل عند النحاة:**

هو: "كلمة تدل على معنى مختص بزمان دلالة الإفادة". (عبدالله، المعتزلي، ب.ت، ص67)

وعرف بأنه: "ما دل على معنى في نفسه مقترن بأحد الأزمنة الثلاثة". (ابن هشام، ب.ت، ص18)

فالفعل عند النحاة يشير إلى معنًى وقع في زمن معين، واختصاصه بالزمن يخرج الاسم، إذ لا يفهم منه الزمن، وهذا المعنى تفيده الكلمة في نفسها بغير الحاجة إلى اقتران غيرها إليها، بخلاف الحرف الذي يدل على المعنى في غيره. (المكي، 1993م، ص95)

واختصاصه بزمن دلالة الإفادة يجعله يخالف المصادر؛ لأن المصادر أسماء ودلالتها على الزمن المبهم، ولهذا عرف بعضهم الفعل بأنه: " لفظة تدل على معنى في نفسها مقترن بزمان محصل". فكلمة (محصل) تمييز بين الأفعال ومصادرها. (ابن الخشاب، 1972م، ص14) (ابن يعيش، 2001م، ص82)

والفعل اصطلاحا يلتقي مع المعنى اللغوي في دلالته على الحدوث والعمل، وسموه فعلا ولم يسموه عملًا؛ لأن دلالة الفعل أعم من دلالة العمل، فالفعل يطلق على عمل الجوارح على الكلام، أما العمل فلا يطلق إلا على عمل الجوارح.(الرازي، 1979م، ص145) (ابن الخشاب، 1972م، ص15)

**ج- الفعل عند علماء أصول الفقه:**

تعددت عبارات الأصوليين في تعريف الفعل، إلا أنها لم تخرج عن تعريف النحاة له؛ ومن ذلك:

أولا: كل كلمة دلت على معنى في نفسها مقترن بزمان. (الشيرازي، 2003م، ص7) (الصرصري، 1987م، ص542)

ثانيا: ما كان معناه مستقلًّا بالمعلومية دالًّا على الزمان المعين لمعناه. (الرازي، 1997م، ص225)

ثالثا: صيغ دالة على أحداث مشعرة بزمان منقسم انقسام الزمان من ماض، وحاضر، ومستقبل.

(الطوسي، 1998م، ص142)

فمن خلال هذه التعريفات وغيرها، نجد أن الأصوليين سلكوا سبيل النحاة في تعريف الفعل، وفي تقسيمه إلى ثلاثة أزمنة: ماضٍ، وحال، ومستقبل.

**ثانيًا: دلالة الفعل على التجدد والاستمرار والتحول عند النحويين والأصوليين**

ينقسم الزمن في اللغة إلى قسمين، هما:

**أ– الزمن الصرفي**: وهو الزمن الذي تدل عليه الصيغ الفعلية في حالتها الإفرادية خارج السياق، وتعد دلالة هذه الصيغ على الزمن دلالة غير نهائية، ويعرفه عبد القادر عبد الجليل بقوله: هو ما تقدمه معطيات النظرية الصرفية العربية ومعاييرها، عن طريق اعتماد الجذر، وما يدور حوله من اللواصق (المورفيمات)، أعني: (السوابق، واللواحق، الأزمنة والدواخل).

وهذا الزمن يوصف دائماً خارج حدود السياق، وقد تعامل النحاة مع الصيغ الصرفية، من خلال الثلاثية المعروفة (الماضي، والمضارع، والأمر). فالزمن الصرفي لابد أن يقتصر على معنى الصيغة بدءًا وانتهاءً، وتنتهي مهمته معها عندما تدخل السياق، بمعنى أن الزمن الصرفي هو وظيفة الصيغة مفردة خارج السياق. ويسمى أيضا بالزمن الطبيعي أو الأصلي.

**ب– الزمن النحوي**: وهو الزمن الذي يدل عليه السياق، وذلك من خلال الصيغ المفردة والمركبة، مع ما يصاحبها من ضمائم، وقرائن لفظية، وحالية.

والباحثون المعاصرون يرون أن الزمن في العربية ذو طبيعة نحوية، وأنه لا ينسب إلا إلى السياق، وأنه علينا أن ننظر في هذا السياق لنكشف عن الزمن، فلا يهم إن كان الماضي آتياً من صيغة (فعل)، أو (يُفعل)، ما دام يمكن بالقرينة المفرقة بين الأزمنة المختلفة أن نختار ما يناسب من الصيغ، وأصلحها للدلالة على الزمن المراد في سياق ما. فالزمن النحوي يتحرك داخل السياق، وليس مع الصيغة المنعزلة، ولهذا فالزمن الطبيعي قد يكون ماضياً، لكنه داخل منظومة السياق قد يكون حاضراً، أو مستقبلاً. وإبقاء النحاة على إعراب الأفعال كما هي في الجدول الصرفي، بالرغم من تحركها داخل مسار زمني متباين مرده إلى اعتدادهم بالصيغة دون الوظيفة.

وتدل صيغة الحال على الحاضر إذا دخلت عليها لام الابتداء، وذلك نحو قولك: (إن زيداً ليقوم)، يقول الرضي: وعند الكوفيين، لام الابتداء الداخلة على المضارع مخصصة له بالحال، كما أن السين تخصصه بالاستقبال. (الأستراباذي، 1975م، ص17)

والفعل يدل على الحدث بلفظه، وعلى الزمان بصيغته، أي: كونه على شكل مخصوص، ولذلك تختلف الدلالة على الزمان باختلاف الصيغ، ولا تختلف الدلالة على الحدث باختلافها. (السيوطي، 1989م، ص46)

فاستعمال الفعل في زمنه الذي وضع له في أصل الوضع حقيقة، وانتقاله عن زمنه مجاز، وذلك لتظافر دلالة الزمن الصرفي للفعل والزمن النحوي المستفاد من السوابق واللواحق، والقرائن الحالية والمقالية.

فالماضي ليست دلالته على الحال في الإنشاء من حيث الوضع، وإنما هي من ضرورة الواقع، لأن الإنشاء إيقاع معنى بلفظ يقرنه في الوجود. (الدماميني، 1983م، ص114)

فالأصل في استعمال الفعل الماضي الدلالة على الزمن الماضي، وقد جاء استعماله للدلالة على الحال والاستقبال لتحقيق معنًى بلاغي؛ وهو إفادة الحال والاستقبال معنى الحتمية بإنزاله منزلة الأمر المحقق، ومن استعمال الماضي المنقطع على الماضي البعيد قوله تعالى: ﴿**خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضَ بِالْحَقِّ**﴾[العنكبوت: 44]، وأيضا قوله تعالى: ﴿ **ثُمَّ اسْتَوَى إِلَى السَّمَاء فَسَوَّاهُنَّ سَبْعَ سَمَاوَاتٍ وَهُوَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ** ﴾ [البقرة: 29]، فدلالة الماضي على الماضي البعيد هنا مستفادة من القرائن التي أضيفت إليه في الجملة.

كما أن الماضي يستعمل أيضا للدلالة على المستقبل، كقوله تعالى: ﴿**وَنُفِخَ فِي الصُّورِ فَصَعِقَ مَن فِي السَّمَاوَاتِ وَمَن فِي الْأَرْضِ إِلَّا مَن شَاء اللَّهُ ثُمَّ نُفِخَ فِيهِ أُخْرَى فَإِذَا هُم قِيَامٌ يَنظُرُونَ** ﴾ [الزمر: 68]، ومثله قوله تعالى: ﴿ **وَسِيقَ الَّذِينَ اتَّقَوْا رَبَّهُمْ إِلَى الْجَنَّةِ زُمَرًا** ﴾ [الزمر: 73]، فكلا الآيتين من استخدام لفظ الماضي في الإخبار عن الواقع في المستقبل.

والأصل في استعمال الفعل المضارع الدلالة على الحال والاستقبال، ويفيد معنى الاستمرارية والتجدد والديمومة، وعندما يستعمل في الدلالة على الزمن الماضي، فإنه يدلّ على أن المتصف بالفعل مستمرٌّ عليه، مكرّرٌ له.

والأصل في فعل الأمر أنه يستعمل للدلالة على طلب حصول الشيء في المستقبل، وقد يستعمل لما مضى للدلالة على حكم الأمر ماضيًّا ومستقبلًا. (الزركشي، 1957م، ص125)

**دلالة الفعل عند علماء أصول الفقه:**

تأتي دلالة الفعل عند علماء أصول الفقه في المرتبة الأولى، فباب الأفعال يحمل الأمر، والنهي، والخاص، والعام، والمطلق، والمقيد، ويحمل ما لا يحمله باب الأسماء، لذا صب الأصوليون اهتمامهم الأكبر على باب الأفعال، ومن أهم المباحث الأصولية التي وضعت للعناية بالجملة الفعلية أو بالفعل على الأخص مبحث الأمر والنهي، فلا تكاد تجد كتابا من كتب أصول الفقه يخلو من تلك الأبواب، وقد خاض الأصوليون خاصة في معاني صيغ الأمر، فتستعمل صيغة الأمر عندهم حقيقة في الوجوب، كقوله تعالى: ﴿ **وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ** ﴾ [البقرة: 43]، وقد تستعمل في معانٍ كثيرة إذا دلت قرينة من القرائن على صرف الوجوب إلى غيره، كالندب، والإباحة على النحو التالي: فللندب: كقوله تعالى: ﴿ **فَكَاتِبُوهُمْ إِنْ عَلِمْتُمْ فِيهِمْ خَيْرًا وَآتُوهُم مِّن مَّالِ اللَّهِ الَّذِي آتَاكُمْ** ﴾ [النور:33] وللإباحة كقوله تعالى: ﴿ **وَإِذَا حَلَلْتُمْ فَاصْطَادُواْ** ﴾[المائدة: 2]، وللإرشاد: كقوله تعالى: ﴿ **وَأَشْهِدُوْاْ إِذَا تَبَايَعْتُمْ** ﴾[البقرة:282]، والفرق بين الندب والإرشاد: أن الندب لثواب الآخرة، والإرشاد لمنافع الدنيا.

فمثلاً في قول الله تعالى: ﴿ **وَكُلُواْ مِمَّا رَزَقَكُمُ اللّهُ حَلاَلاً طَيِّبًا** ﴾[المائدة:88]، فهذه الآية وإن كان فيها معنى الإباحة أو الإذن، إلا أن فيها معنى آخر وهو أن الخلق محتاجون إلى هذا الأكل وغير قادرين عليه، وأن الله تعالى هو الذي رزقهم.

## المبحث الأول: دلالات الفعل الماضي

### المطلب الأول: دلالة الماضي على الماضي البعيد.

الأصل أن الماضي البعيد هنا يراد به ما انتهى منذ زمن بعيد، وهذا البعد عند أكثر العلماء من النحاة والأصوليين نسبي، وقد تحصل الدلالة على هذا البعد الزمني بأشياء عدة، وعلى رأسها:

**أولا: دلالة الانقطاع:** ومعنى دلالة الانقطاع، أن ترد قرينة تدل على أن الفعل الماضي قد حصل مرة واحدة وانقطع، فقد ترد هنا قرينة تدل على البعد الزمني النسبي لهذا الانقطاع، فلابد حينئذٍ من قرينتين، الأولى: قرينة تدل على الانقطاع، والثانية: قرينة تدل على البعد الزمني.

ومن أمثلة اجتماع القرينتين قولك: لقد كنت فعلت هذا من قبل. فهنا ثمة قرينة تدل على الحصـــول مرة واحدة، وقرينة أخرى تدل على الحصول في زمن بعيد، وهو دلالة اللفظة (قبل) ويدل على ذلك أيضا قوله تعالى: ﴿**وَلَقَدْ كَانُوا عَاهَدُوا اللَّهَ مِن قَبْلُ لَا يُوَلُّونَ الْأَدْبَارَ وَكَانَ عَهْدُ اللَّهِ مَسْؤُولًا**﴾ [الأحزاب: 15].

ومما جاء في المدونة من ذلك: " قَالَ: وَقَالَ مَالِكٌ: لَا يَمْسَحُ الْمُقِيمُ عَلَى خُفَّيْهِ. قَالَ: وَقَدْ كَانَ قَبْلَ ذَلِكَ يَقُولُ: يَمْسَحُ عَلَيْهِمَا ". (المدني، 1994م، ص144)

فكلمة (قبل) في جملة: قد كان قبل ذلك يقول. تدل على أن هذا القول لمالك كان في الماضي البعيد.

وقد لا ترد قرينة تدل على البعد الزمني فدلالة الانقطاع حينئذ قائمة، ولكن دلالة البعد الزمني تســـتفاد من قرائن خارجة عن الأمر وهو التفسير السياقي أو المجمل، كما في قوله تعالى: ﴿ **خَلَقَ اللَّهُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ بِالْحَقِّ**﴾[العنكبوت: 44]، وأيضا قوله تعالى: ﴿ **ثُمَّ اسْتَوَى إِلَى السَّمَاء فَسَوَّاهُنَّ سَبْعَ سَمَاوَاتٍ وَهُوَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ**﴾[البقرة: 29]، ومثله لو قلنا: مات زيد، ثم مات ابنه، ثم مات حفيده، فهنا ثمة انقطاع وبعد زمني، فالانقطاع مستفاد من دلالة الفعل الأصلية، والبعد الزمني مستفاد من قرينة الحال، ومثله قول الله تعالى:﴿**خَلَقَ اللَّهُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ بِالْحَقِّ**﴾ [العنكبوت: 44] فهنا ثمة دلالة على البعد الزمني مستفادة من قرينة الحال، وقرينة المقام، والسياق.

(التونسي، 1984م، ص195)

ومن أمثلة ذلك في المدونة: "قال ابن القاسم: كَانَ مَالِكٌ يَقُولُ: دَهْرَهُ فِي الرَّجُلِ يَطَأُ بِخُفِّهِ عَلَى أَرْوَاثِ الدَّوَابِّ ثُمَّ يَأْتِي الْمَسْجِدَ أَنَّهُ يَغْسِلُهُ وَلَا يُصَلِّي فِيهِ قَبْلَ أَنْ يَغْسِلَهُ، ثُمَّ كَانَ آخِرَ مَا فَارَقْنَاهُ عَلَيْهِ أَنْ قَالَ: أَرْجُو أَنْ يَكُونَ وَاسِعًا، قَالَ: وَمَا كَانَ النَّاسُ يَتَحَفَّظُونَ هَذَا التَّحَفُّظَ". (المدني، 1994م، ص127)

وقوله: " قال ابن القاسم: كَانَ مَالِكٌ يَقُولُ قَبْلَ الْيَوْمِ: يَقْصُرُ الصَّلَاةَ فِي مَسِيرَةِ يَوْمٍ وَلَيْلَةٍ ثُمَّ تَرَكَ ذَلِكَ".

(المدني، 1994م، ص207)

فالجملة الثانية التي فيها تراجع مالك – رحمه الله– تدل على أن الجمل الأولى في زمن الماضي البعيد.

وقد يدل الفعل الماضي على البعد الزمني مع التكرار دون الانقطاع، وذلك كما في قوله تعالى: ﴿ **لَقَدْ أَبْلَغْتُكُمْ رِسَالاَتِ رَبِّي وَنَصَحْتُ لَكُمْ** ﴾[الأعراف: 93]، فثمة قرينة واضحة تدل على التكرار لا الانقطاع، وثمة قرينة أخرى تدل على البعد الزمني، وهي مشابهة لآيات سورة نوح الدالة على التكرار والبعد الزمني والاستغراق في المضي، فقوله تعالى: ﴿ **ثُمَّ إِنِّي دَعَوْتُهُمْ جِهَارًا ، ثُمَّ إِنِّي أَعْلَنتُ لَهُمْ وَأَسْرَرْتُ لَهُمْ إِسْرَارًا** ﴾[نوح: 8-9]، الجملة الخبرية هنا معطوفة بثم، لتدل على تتابع الدعوة زمنيا ثم انقطاعها زمنا آخر، أي: أنه تخللهم بالدعوة على أزمان مختلفة، ثم بين أحوال الدعوة بين الإعلان والإسرار، وكل هذا أوصله إلى نتيجة واحدة وهي كفرهم، ومنها أيضا دلالة الخلق والإنشاء كما في قوله تعالى: ﴿**وَاللَّهُ أَنبَتَكُم مِّنَ الْأَرْضِ نَبَاتًا ، ثُمَّ يُعِيدُكُمْ فِيهَا وَيُخْرِجُكُمْ إِخْرَاجًا**﴾ [نوح: 17-18]، في هذه الآيتين جاء الأســـلوب الخبري مؤكدا بالمفعول المطلق ليدل على الحقيقة المطلقة المراد توكيدها وهي البعث بعد الموت، والأصل أن البعد الزمني الحاصل في الخلق معروف مع تكرره بخلق كل مولود، ومن ثم العودة إلى الحديث عن الدعوة والعصيان والإصرار في قوله تعالى: ﴿ **قَالَ نُوحٌ رَّبِّ إِنَّهُمْ عَصَوْنِي وَاتَّبَعُوا مَن لَّمْ يَزِدْهُ مَالُهُ وَوَلَدُهُ إِلَّا خَسَارًا ، وَمَكَرُوا مَكْرًا كُبَّارًا** ﴾ [نوح:21-22]، جاء في الآية الأســـلوب الخبري التقريري ليدل على إصـــرارهم على الكفر، وإتباعهم ما لا ينفعهم ولا يضـرهم شـيئا، ثم إصـرارهم على المكر، ودل ذلك على البعد الزمني الحاصـل بين الدعوة الأولى والثانية، وبين الإصـرار على الكفر أولا إلى آخره،

فظاهر دلالة الجملة الخبرية هنا إطلاق حال التصريح بالإخبار الزمني، ومن حيث جمالياتها، ومن حيث ما تدل عليه من تكرر الدعوة وإطلاق حال البعد الزمني بين الدعوات التي تخللهم بها، ومن حيث استخدامها وغيرها من فالجملة الخبرية عند اللغوين هنا ليست دالة على مجرد الإخبار.

وكذلك الشـــأن في إطلاق الزمن في قوله تعالى: ﴿ **مِمَّا خَطِيئَاتِهِمْ أُغْرِقُوا فَأُدْخِلُوا نَارًا فَلَمْ يَجِدُوا لَهُم مِّن دُونِ اللَّهِ أَنصَـــارًا** ﴾ [نوح: 25]، فالتعبير بالفعل الماضي المبني للمجهول هنا دلالة على أنه جاء معللا لتلك الحالة، فبين الله أن الإغراق كان بسبب خطاياهم وإصرارهم على الكفر، ولم يحصل هذا إلّا بعد زمني كبير بين الإصرار على الكفر والإغراق، ثم بين زمننا والإغراق. (السيوطي، 1974م، ص294)

وحاصل الأمر أن الفعل الماضي في الأمثلة السابقة دل على البعد الزمني في المضي ثم الدلالة على التكرار كما يدل على ذلك أيضا قوله تعالى: ﴿ **أَنصَارًا** ﴾ [البقرة: 57]، فهذا قد تكرر أيضا ودل على البعد الزمني لطوال بقائهم في التيه.

ومن ذلك في المدونة قوله: "وقد صَلَّى عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ بِالنَّاسِ وَهُوَ جُنُبٌ ثُمَّ قَضَى الصَّلَاةَ وَلَمْ يَأْمُرْ النَّاسَ بِالْقَضَاءِ. ". (المدني، 1994م، ص138)

وقوله: " قال مالك عن نافع قال: أَقْبَلْتُ أَنَا وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ مِنْ الْجُرُفِ حَتَّى إذَا كُنَّا بِالْمِرْبَدِ نَزَلَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ فَتَيَمَّمَ فَمَسَـــحَ بِوَجْهِهِ وَيَدَيْهِ إلَى الْمَرْفِقَيْنِ ثُمَّ صَلَّى". (المدني، 1994م، ص146)

وقول: " قَالَ ابْنُ وَهْبٍ: قَالَ ابْنُ أَبِي سَلَمَةَ: وَبَلَغَنِي أَنَّ ابْنَ عَبَّاسٍ أَفْتَى مَجْدُورًا بِالتَّيَمُّمِ". (المدني، 1994م، ص147)

**المطلب الثاني: دلالة الماضي على الحال**

تعد دلالة الفعل الماضي على الحال مستفادة من القرائن، فقد تكون القرائن الصارفة للفعل هي التي تدلّ على الحال أو قرب الحصول الزمني، ولكن الفعل بنفسه لا يدلّ على تلك الدلالة، فالفعل (كان) يكثر أن ينصرف للدلالة على الحال إن جاء تاما، أو صدر بـــ (أنْ) سواء كانت أن المصدرية أو الزائدة أو غير ذلك فهي تصرفه للدلالة على الحال، فالفعل (كان) فعل ناقص ناسخ، أما معنى كونه ناقصًا فهو أن يدلَّ على الزمن فقط دون الحدث، فنقصت دلالته عن دلالة الأفعال التي تدلّ على الحدث والزمن معا، وقيل : ناقصة؛ لأنها لا تكتفي بمرفوعها فقط؛ وإنما تفتقر لوجود منصوب بعده هو الخبر، فهي ناقصة لافتقارها للاسم والخبر، أما كونه ناسخا فهو أن يدخل الجملة الاسمية وينسخ معناها، بأن يرفع المبتدأ ويسمى اسمه، وينصب الخبر ويسمى خبره، ثم هو ينسخ الرفع المعنوي للمبتدأ ويجعله لفظيا به، فيعمل في المبتدأ والخبر معا.

(الأنباري، 1999م، ص133) (ابن يعيش، 2001م، ص89) (الاســـترباذي، 1416هـــــ، ص321)، (الأشموني، 1998م، ص225) (الأشموني، 1997م، ص225) (الأزهري، 2001م، ص190)

و(كان) في الأصل تدل إن كانت ناسخة على اتصاف اسمها بالخبر في زمنها، فإن كان زمنها المضي دلت على اتصاف الاسم بالخبر في الزمان الماضي، ومنه أن نقول: كان زيد نائما. فأصل الكلام: أنه كان نائما ثم استيقظ، فدلالة الاتصاف تكون في زمنها، وإن كان مضارعا، فيقال: يكون المجتهد ناجحا. فالأصل أن المجتهد يتصف بالنجاح حال كونه مجتهدا وهو اتصف بها في الزمن المضارع، وإن كانت كان تامة فالأصل أنها تدل على الحال بقرينة الحضور، أو قرينة الحال، أو المقام كما في قول الأعرابي:

**إذا كَانَ الشتَاء فأدفئوني . . . . . فَإِن الشَّيْخ يهدمه الشتَاء**

(الجياني، 1990م، ص342)

فالمعنى على تلك الحالة إذا جاء الشتاء، فالحالة لابد لها من الزمن الحالي وإذا صارفة للزمن الحالي أو الاستقبالي.

ومن ذلك في المدونة: " فِي التَّيَمُّمِ عَلَى اللَّبْدِ فِي الثَّلْجِ وَالطِّينِ الْخَضْخَاضِ قَالَ: وَسُئِلَ مَالِكٌ عَنْ اللَّبْدِ أَيَتَيَمَّمُ عَلَيْهِ إذَا كَانَ الثَّلْجُ وَنَحْوُهُ؟ فَأَنْكَرَ ذَلِكَ وَقَالَ: لَا يُقِيمُ عَلَيْهِ فِي قَوْلِ مَالِكٍ". (المدني، 1994م، ص148)

وقول: " وَقَالَ مَالِكٌ: فِي رَجُلَيْنِ وَغُلَامٍ صَلَّوْا قَالَ: يَقُومُ الْإِمَامُ أَمَامَهُمَا وَيَقُومُ الرَّجُلُ وَالصَّبِيُّ وَرَاءَهُ إذَا كَانَ الصَّبِيُّ يَعْقِلُ الصَّلَاةَ لَا يَذْهَبُ وَيَتْرُكُهُ ". (المدني، 1994م، ص179)

وقوله: " وَيُجْزِئُهُ عِنْدَ مَالِكٍ أَنْ يَشْتَرِيَ لَهُ مِنْ الْمَدِينَةِ، أَوْ مِنْ مَكَّةَ، أَوْ مِنْ حَيْثُ أَحَبَّ مِنْ الْبُلْدَانِ إذَا كَانَ الْهَدْيُ الَّذِي يَشْتَرِي يَبْلُغُ مِنْ حَيْثُ اشْتَرَى ". (المدني، 1994م، ص572)

فإذا في قوله: "إذا كان الثلج". وقوله: " إذا كان الصبي"، وقوله: " إذا كان الهدي". صارفة للزمن الحالي أو الاستقبالي.

وثمة عدة أشياء تصرف الفعل الماضي للدلالة على الحال كاتصاله بـ (أن) وهي أنواع وأهم تلك الأنواع التي تصرف الفعل الماضي للدلالة على الحال هي (أنْ) المخففة من الثقيلة، وأصلها أنّ التي تنصب الاسم وترفع الخبر، وهي من أخوات إن، وتعمل عملها، ثم تخفف فيقل العمل وتعمل في هذه الحالة في ضمير الشأن المحذوف، و (أن) المفتوحة وما بعدها يؤولان بمصدر، وتعرف أن المخففة بأن تقع في جملة اسمية ويكف العمل، وهذا مثل: أن زيد ناجح. وهنا يجوز فيها الوجهان الإعمال وعدمه، إما أن تعمل فيقدر الضمير وتكون الجملة حينئذ خبرها، أو لا تعمل وتكون الجملة بعدها اسمية مبتدأ وخبره.

أما أن يليها الفعل، فهي في هذه الحالة يكثر أن يكون بعدها الفعل الجامد، وإن اتصلت به فهي تصرفه للدلالة على الحال كما في قوله تعالى: ﴿ **وَأَن لَّيْسَ لِلْإِنسَانِ إِلَّا مَا سَعَى** ﴾ [الطور:39]، أو دال على دعاء كما في قراءة من قرأ بالتخفيف في قوله تعالى: ﴿ **وَالْخَامِسَةَ أَنَّ غَضَبَ اللَّهِ عَلَيْهَا إِن كَانَ مِنَ الصَّادِقِينَ**﴾ [النور:9].

(ابن زنجلة، ب.ت، ص495) (الأندلسي، 1998م، ص434)

وسواء في ذلك قد وردت متصلة بالجامد أو الفعل الدال على الدعاء، فهي تصرف الماضي للدلالة على الحال أحيانا وليس دائما.

ومن ذلك في المدونة: " قال: فَقِيلَ لِمَالِكٍ: فَهَذَا الَّذِي يَقُولُهُ النَّاسُ إذَا حَاذَوْهُ إيمَانًا بِكَ وَتَصْدِيقًا بِكِتَابِكَ، فَأَنْكَرَ ذَلِكَ وَرَأَى أَنْ لَيْسَ عَلَيْهِ الْعَمَلُ، وَقَالَ: إنَّمَا يُكَبِّرُ وَيَمْضِي وَلَا يَقِفُ ". (المدني، 1994م، ص396)

وقول: " قلت: فَإِنْ تَأَوَّلَ فَجَهِلَ وَظَنَّ أَنْ لَيْسَ عَلَيْهِ إثْمَامُ مَا أَفْسَدَ لِمَا لَزِمَهُ مِنْ الْقَضَاءِ وَتَطَيَّبَ وَلَبِسَ وَقَتَلَ الصَّيْدَ مَرَّةً بَعْدَ مَرَّةٍ عَامِدًا لِفِعْلِهِ، أَتَرَى أَنَّ الْإِحْرَامَ قَدْ سَقَطَ عَنْهُ وَيَكُونُ عَلَيْهِ فِدْيَةٌ وَاحِدَةٌ لِهَذَا أَوْ لِكُلِّ شَيْءٍ فَعَلَهُ فِدْيَةٌ؟ قَالَ: عَلَيْهِ فِدْيَةٌ وَاحِدَةٌ تُجْزِئُهُ مَا عَدَا الصَّيْدَ وَحْدَهُ فَإِنَّ لِكُلِّ صَيْدٍ جَزَاءً ". (المدني، 1994م، ص407)

والأصل أنَّ كان الناسخة الماضية و (أنْ) إذا اجتمعا كان أن بمنزلة لام التعليل، وكان الفعل الماضي بعدها دالا على الحال، فكان الناسخة الماضية تدل على اتصاف اسمها بالخبر في الزمن الماضي، فدلالتها الأصلية الحصول والانتهاء، أما دلالة أن فهي التصدير، فتنقل المضارع من دلالته الحالية إلى دلالة الاستقبال كما تنقل الماضي من دلالة الانتهاء إلى دلالة الحال، كما في قوله تعالى: ﴿**أَن كَانَ ذَا مَالٍ وَبَنِينَ**﴾ [القلم:14].

والأصل أن (أن) في المثال السابق هي أن المخففة من الثقيلة، وليست المصدرية الناصبة،

أي: من أجلِ أنك سكنتَ وما زلتِ تسكني، ومن أجلِ أنك ناسبت ولازلت تناسب.

وقد تدخل على الفعل الماضي "قد" الدالة على تقريب الحصول، وهي إذن تصرفه للحصول في زمن قريب من زمن الحال وقد يكون الانتهاء منذ لحظات، فالأصل أن "قد" حرف معناه التقريب فمعنى قول المؤذن: قد قامت الصلاة، قد قامت الصلاة، أي: أنها ستقوم الآن، وإن

كان قد نازع البعض في ذلك وجعلها للتقريب وتحويل الماضي للدلالة على قرب الحال، وليس الحال كما قال المرادي: " وهو يقرب الماضي من الحال، إذا قلت: قد فعل. ومنه قول المؤذن: قد قامت الصلاة. ولا بد من فيه من معنى التوقع". (المالكي، 1992م، ص255)

ومن ذلك في المدونة قوله: "قال ابن القاسم: قَوْلُ مَالِكٍ عِنْدِي حَيْثُ أَحَبَّ أَيْ أَقْرَبَ الْمَوَاضِعِ مِنْهُ حَيْثُ يَغْسِلُ الدَّمَ عَنْهُ، وَذَلِكَ إذَا كَانَ الْإِمَامُ قَدْ فَرَغَ مِنْ صَلَاتِهِ إلَّا أَنْ تَكُونَ جُمُعَةً فَإِنَّهُ يَرْجِعُ إلَى الْمَسْجِدِ؛ لِأَنَّ الْجُمُعَةَ لَا تَكُونُ إلَّا فِي الْمَسْجِدِ". (المدني، 1994م، ص141)

قال: لا خير في هذا، قلت: أَرَأَيْت إنْ نَظَرْت إلَى دَرَاهِمَ بَيْنَ يَدَيْ رَجُلٍ إلَى جَنْبِي فَقُلْت: بِعْنِي مِنْ دَرَاهِمِك هَذِهِ عِشْرِينَ دِرْهَمًا بِدِينَارٍ فَقَالَ: قَدْ فَعَلْت، وَقُلْت: قَدْ قَبِلْتُ فَوَاجَبْتُهُ الصَّرْفَ ثُمَّ الْتَفَتّ إلَى رَجُلٍ إلَى جَنْبِي فَقُلْت لَهُ: أَقْرِضْنِي دِينَارًا فَفَعَلَ فَدَفَعْت إلَيْهِ الدِّينَارَ وَقَبَضْت الدَّرَاهِمَ أَيَجُوزُ هَذَا الصَّرْفُ فِي قَوْلِ مَالِكٍ أَمْ لَا؟".

(المدني، 1994م، ص6)

وفي الدلالة السابقة أن هذا الفعل الماضي لم يأتِ لغرض المضي أو لغرض الإنشاء الظاهر، وإنما معناه الدلالة على الحال فقط، قولك: بعت، معناه كأبيع، وزوجت كمعنى أزوج، فدلالته أن البيع قائم والزواج قائم الآن، فينصرف الماضي للدلالة على الحال، وقال الرضي: " وأما: (بعت) الإنشائي فإنه لا خارج له تقصد مطابقته، بل البيع يحصل في الحال بهذا اللفظ، وهذا اللفظ موجد له، فلهذا قيل: إن الكلام الإنشائي لا يحتمل الصدق والكذب: وذلك لأن معنى الصدق: مطابقة الكلام للخارج، والكذب، عدم مطابقته له، فإذا لم يكن هناك خارج، فكيف تكون المطابقة وعدمها". (الأستراباذي، 1416هـ، ص12).

**المطلب الثالث: دلالة الماضي على المستقبل**

ينصرف الماضي للدلالة على المستقبل بقرينة ظاهرة في السياق، وتلك القرينة أو الصارف لزمن الماضي إلى المستقبل أشياء عدة:

**أولا: عند الاتصال بأداة شرط:**

فتصرف أداة الشرط الفعل الماضي إلى الدلالة على الاستقبال، **والشرط**: أسلوب يدل على ارتباط جملتين بوساطة أداة الشرط، أو ما يصطلح عليه البعض بقولهم: تعلق الجواب على الجزاء، أو تعلق جملة على أخرى بأداة، وللشرط أركان ثلاثة لا يستغني عنها، وهي: (ابن هشام، ب.ت، ص432)

أولًا: الأداة، وهي التي يتحصل بها الشرط.

ثانيًا: فعل الشرط، وهو ما تعلق الجواب عليها، أو ما ترتب عليه حصول الجواب.

ثالثا: جواب الشرط، وهو ما تعلق حصوله بحصول الشرط.

ومثال ما سبق قولنا: إن تزرنا نكرمك.

واتفقت كلمة النحاة على أن الفعل الذي يلي أداة الشرط هو فعل دال على الاستقبال، وإن واقع ماضيا فهو ماضٍ في اللفظ مستقبل في المعنى، وإن جاء الجواب مخالفا له زمنا فهو أيضا كذلك، وأنَّ الأصل في الجزاء أنْ يكون مقدّمًا على (إنْ)، إذ إنّ قولك: إنْ تضربْ أضربْ. الأصل فيه –عندهم –: أضربُ إنْ تضربْ. فلما تأخّر الجواب انجزم على الجوار، وإنْ كان من حقه أنْ يكون مرفوعاً.

ومن ذلك في المدونة قوله: "قال ابن القاسم: وَقَالَ مَالِكٌ فِيمَنْ دَخَلَ الْمَسْجِدَ وَقَدْ صَلَّى أَهْلُهُ، قَالَ: لَا تُجْزِئُهُ إقَامَتُهُمْ وَلْيُقِمْ أَيْضًا لِنَفْسِهِ إذَا صَلَّى". (المدني، 1994م، ص160)

وقوله: " قَالَ مَالِكٌ: مَنْ جَاءَ لَيْلًا وَقَدْ دَفَعَ الْإِمَامُ، أَجْزَأَهُ أَنْ يَقِفَ قَبْلَ طُلُوعِ الْفَجْرِ ". (المدني، 1994م، ص432)

وقوله: "قال ابن القاسم: وَكُلُّ مَنْ صَلَّى بِقَوْمٍ فَدَخَلَ عَلَيْهِ مَا يَنْقُضُ صَلَاتَهُ فَتَمَادَى بِهِمْ فَصَلَاتُهُمْ مُنْتَقَضَةٌ وَعَلَيْهِمْ الْإِعَادَةُ مَتَى عَلِمُوا ". (المدني، 1994م، ص138)

وقوله: "عن إبراهيم قال: صَلِّ الْمَكْتُوبَةَ مَتَى نَسِيتَهَا إذَا مَا ذَكَرْتَهَا فِي وَقْتٍ أَوْ غَيْرِ وَقْتٍ ". (المدني، 1994م، ص217)

**ثانيًا: الإنشاء الدال على الاستقبال**

فإذا دخلت إحدى تلك الأدوات الدالة على الإنشاء في الفعل الماضي صرفته للدلالة على المستقبل، ومن ذلك قولك: أقسمت عليك إلا فعلت، وقال أبو البقاء: " الْأَفْعَال الْوَاقِعَة بعد (إِلَّا) و(لما) مَاضِيَة فِي اللَّفْظ، مُسْتَقْبلَة فِي الْمَعْنى، لِأَنَّك إذا قلت: عزمت عَلَيْك لما فعلت. لم يكن قد فعل، وَإِنَّمَا طلبت فعله وَأَنت تتوقعه".

(الكفوي، ب.ت، ص1034)

ومن ذلك في المدونة: قوله: "عن أبي هريرة قال: مَا الْتَفَتَ عَبْدٌ فِي صَلَاتِهِ قَطُّ إلَّا قَالَ اللَّهُ لَهُ أَنَا خَيْرٌ لَكَ مِمَّا تَلْتَفِتُ إلَيْهِ". (المدني، 1994م، ص196)

وقوله: " وَلَوْ كَانَ هَذَا يَجُوزُ لَمْ يَشَأْ رَجُلٌ قَعَدَ بَعْدَمَا تَقَاسَمَ أَصْحَابُهُ أَنْ يَقْسَحَ الْقِسْمَةَ فِيمَا بَيْنَهُمْ إلَّا فَعَلَ ذَلِكَ ". (المدني، 1994م، ص277)

**ثالثًا: الإخبار عن المستقبل بلفظ الماضي:**

ويرد في القرآن كثيرا من هذا النوع، بأن يحدثنا الله –عز وجل– عن أخبار المستقبل بلفظ الماضي، كما في قوله تعالى: ﴿ **وَنُفِخَ فِي الصُّورِ فَصَعِقَ مَن فِي السَّمَاوَاتِ وَمَن فِي الْأَرْضِ**﴾ [الزمر:68]، ومثله قوله تعالى: ﴿ **وَسِيقَ الَّذِينَ اتَّقَوْا رَبَّهُمْ إِلَى الْجَنَّةِ زُمَرًا** ﴾ [الزمر:73]، و قوله أيضا: ﴿**وَنَادَى أَصْحَابُ الْجَنَّةِ أَصْحَابَ النَّارِ أَن قَدْ وَجَدْنَا مَا وَعَدَنَا رَبُّنَا حَقًّا فَهَلْ وَجَدتُّم مَّا وَعَدَ رَبُّكُمْ حَقًّا**﴾ [الأعراف: 44].

وقد يأتي ذلك في صيغة السؤال بأن يكون السؤال عن أمر لنم يقع بصيغة الماضي.

ومن ذلك في المدونة قوله: " قلت لابن القاسم: فَهَلْ يُفْسَخُ مَا اشْتَرَى أَوْ بَاعَ هَؤُلَاءِ الَّذِينَ لَا تَجِبُ عَلَيْهِمْ الْجُمُعَةُ فِي قَوْلِ مَالِكٍ؟

قَالَ: قَالَ مَالِكٌ: لَا يُفْسَخُ شِرَاءُ مَنْ لَا تَجِبُ عَلَيْهِ الْجُمُعَةُ وَلَا بَيْعُهُ وَهُوَ رَأْيِي". (المدني، 1994م، ص234)

وقوله: " وَإِنَّمَا مَثَلُ ذَلِكَ عِنْدِي مَثَلُ مَا لَوْ أَنَّهُ بَاعَ عَبْدًا لَهُ مِنْ رَجُلٍ فَأَفْلَسَ الْمُشْتَرِي، فَأَخَذَ عَبْدَهُ أَوْ أَخَذَ عَبْدًا مِنْ غَرِيمِهِ فِي دَيْنِهِ فَإِنَّهُ يَرْجِعُ عَلَى الْأَصْلِ وَيَكُونُ لِلتِّجَارَةِ كَمَا كَانَ ". (المدني، 1994م، ص310)

**المطلب الرابع: دلالة الماضي على الزمن العام**

والعموم هنا يراد به عدم التقيد بحصول الفعل في الزمن الماضي السحيق، أو البعيد، أو القريب، فدلالته للزمن تصلح لكل الأزمنة الحاصلة من الفعل الماضي ويسمونه الماضي المطلق: وهو الماضي غير المقيد بالزمن الذي مضى قبل زمن التكلم، أو يحصل بعد زمنه قريبا كان الزمن أو بعيدا، وقد يصرف بقرينة لدلالة على قرب حصوله، كما في قوله تعالى: ﴿ **قَالَ إِنِّي تُبْتُ الآنَ وَلاَ الَّذِينَ يَمُوتُونَ وَهُمْ كُفَّارٌ** ﴾[النساء: 18]، وقول الحق عز وجل: ﴿ **قَالُواْ الآنَ جِئْتَ بِالْحَقِّ**﴾ [البقرة: 71]، ونحو قولك: حضر أخوك، فالحصور هنا غير مقيد بزمن.

إن هذا الفعل يصلح لجميع الأزمنة، فإذا قلت: حضر أخوك، احتمل أن يكون الحضور قريبا أو بعيدا، وليس مختصا بزمن معين، وقال ابن يعيش: " وذلك أنك تقول: قام، فيصلح ذلك لجميع ما تقدمك من الأزمنة".

(ابن يعيش، 2001م، ص35)

وكذلك إن دخلت عليه همزة التسوية، كما فيقوله تعالى: ﴿ **قَالُوا سَوَاء عَلَيْنَا أَوَعَظْتَ أَمْ لَمْ تَكُن مِّنَ الْوَاعِظِينَ** ﴾ [الشعراء: 136]، ومثله قوله تعالى: ﴿ **سَوَاء عَلَيْنَآ أَجَزِعْنَا أَمْ صَبَرْنَا مَا لَنَا مِن مَّحِيصٍ** ﴾ [إبراهيم:21].

ومثله الماضي الواقع بعد لولا، ﴿ **فَلَوْلاَ نَفَرَ مِن كُلِّ فِرْقَةٍ مِّنْهُمْ طَآئِفَةٌ**﴾[التوبة: 122]، فهو يحتمل الزمن الماضي والاستقبال كما في قوله تعالى: ﴿ **لَوْلَا أَخَّرْتَنِي إِلَى أَجَلٍ قَرِيبٍ فَأَصَّدَّقَ وَأَكُن مِّنَ الصَّالِحِينَ** ﴾ [المنافقون:10]. (ابن يعيش، 2001م، ص88)

ومن ذلك في المدونة قوله: " باع لنا علي بن أبي طالب أرضا بثمانين ألفا". (المدني، 1994م، ص308)

وقوله: " حَتَّى يَحُولَ عَلَى ثَمَنِ مَا بَاعَ مِنْ ذَلِكَ أَوْ قَبَضَ مِنْ الْعَيْنِ الْحَوْلُ مِنْ يَوْمِ قَبَضَــهُ وَنَضَّ فِي يَدَيْهِ لِأَنَّهُ فَائِدَةٌ ". (المدني، 1994م، ص323)

وقوله: " يُزَكِّيهِ زَكَاةً وَاحِدَةً وَهِيَ الَّتِي كَانَتْ وَجَبَتْ عَلَيْهِ حِينَ بَاعَ الْإِبِلَ وَهُوَ قَوْلُ مَالِكٍ ". (المدني، 1994م، ص364)

## المبحث الثاني: دلالات الفعل المضارع

### المطلب الأول: دلالة المضارع على الماضي

الأصل أن الفعل المضارع إنما يدلّ على الحدث الواقع في زمن الحال، والواقع أن جمهور النحاة على أن المضارع من حيث الزمن مشترك بين الحال والاستقبال، فإذا قلنا: زيد يصلي، فمعناه عندهم: أنه يحتمل أنه يصلي الآن، أو سيصلي قريبًا. (لشنقيطي، الحازمي، 2010م، ص69)

وقال المازري: " وأما الفعل المضارع فإنه متردد بين زمن الحال، وزمن الاستقبال، فلم يكن زمنه محصلا من هذه الجهة على التعيين". (المازري، ب.ت، ص161)

وقد يصرف الفعل المضارع للدلالة على المضي زمنا، فيصرف للدلالة على حدث انتهى، وذلك بقرية السياق أو صارف يصرفه للدلالة على المضي، وينصرف المضارع للدلالة على المضي بدخول لم عليه، ولم حرف نفي وجزم وقلب، وتقلب المضارع للدلالة على زمن المضي فإذا قلت: لم أكتب. فمعناه: أني لم أكتب في الزمن الماضي.

(حسان، ب.ت، ص21)

الحال الثانية: أَنْ يكون الفعل المضارع دالا على ما تحقق وانتهى، وذلك أن يدل على ما حصل ويكون النطق به بعد حصول الفعل، وذلك كقولنا: سرت حتى أدخلها، ويكون الكلام بعد حصول الفعل، فهنا يرفع الفعل المضارع لدلالة الجملة على المضي. (سلامة، 2016م، ص116)

الحال الثالثة: دلالة الانقطاع والمضي قبل المضارع، وذلك بأن يسبق المضارع بما دل على الحصول والانتهاء كقولنا: كان زيد يقري الضيف، فالفعل يقري مضارع وهو دال على المضي وذلك لأنه سبق بـ(كان) الدالة على الانقطاع. (العتيبي، 2003م، ص490)

الحال الرابعة: أن يسبق الفعل المضارع بما يدل على الانقطاع، كقولنا: كان لا يزال يلعب، أي: أنه كان يلعب، ثم انقطع عن اللعب. (السمرائي، 2000م، ص320)

**أمثلة دلالة المضارع على الزمن الماضي من مدونة مالك:**

قال: " وَإِنْ اغْتَسَـــلَ بِالْمَدِينَةِ غُدْوَةً ثُمَّ أَقَامَ إِلَى الْعَشِـــيِّ ثُمَّ رَاحَ إِلَى ذِي الْحُلَيْفَةِ فَأَحْرَمَ؟ قَالَ: لَا يُجْزِئُهُ الْغُسْـــلُ ". (المدني، 1994م، ص394)

والأصل أن الفعل "يجزئه" فعل مضارع ويدل على المضي زمنا، وذلك لكونه تعلق بحكاية خبر ماضي من خلال الجملة السابقة مع دلالة الاستمرار في الزمن، فهو دال على الزمن الماضي المستمر.

ومن ذلك أيضا قوله: "كان ذلك أحب إليه من أن يتكلم بحج أو بعمرة". (المدني، 1994م، ص394)

والأصل أن الفعل المضارع يتكلم دل على الزمن الماضي، وذلك لكونه مسبوقا بالفعل كان الدال على الانقطاع.

ومن ذلك أيضا قوله: " لم يأمرني مالك أن أصلي ركعتين". (المدني، 1994م، ص395)

والفعل (يأمرني) هنا صرف للدلالة على المضي لنفيه بلم.

**المطلب الثاني: دلالة المضارع على الحال**

يدل المضارع على الحال بنفسه بلا واسطة ولا حاجة للقرينة في ذلك؛ وذلك لأن المضارع وضع في الأصل للدلالة على الزمن الحالي، فلو قلنا: يلعب زيد أو يذاكر، فإن الجملة تنصرف للدلالة على الزمن الحالي في أغلب الأحيان.

**أمثلة دلالة المضارع على الزمن الحالي في مدونة مالك:**

قوله: " أراه محرما بنيته". (المدني، 1994م، ص395)

والجملة هنا جواب لاستفهام فدلالة المضارع في الزمن على الحال أقرب منها إلى غيرها، فالإمام يريد أن يراه في هذه اللحظة محرما بنيته.

قوله: " أَكْرَهُ الثَّوْبَ الْمُفَدَّمَ بِالْعُصْفُرِ لِلرِّجَالِ وَالنِّسَاءِ ". (المدني، 1994م، ص395)

ودلالة الفعل المضارع أكره هنا على الحال لوقوعها جوابا لاستفهام.

قوله: " لا يستلم الركنان اللذان يليان الحجر بيد ولا يقبّلان". (المدني، 1994م، ص396)

و(لا) هنا نافية دالة على نفس الزمن الحالي للمضارع وذلك لكونهم قد وضعوا لم، ولما؛ لنفي المضارع وقلبه للزمن الماضي، ووضعوا " لن" لنفي المضارع في الزمن المستقبل، وأما "لا" فإنها تنفي المضارع في الزمن الحالي.

**المطلب الثالث: دلالات المضارع على الاستقبال**

يدل المضارع على الاستقبال بإحدى الوسائل التي تخلص المضارع للزمن المستقبل وهي، كالتالي:

**أولًا: السين وسوف:**

وحروف الاستقبال المتصلة بالفعل هي: السين وسوف، وتدل السين على المستقبل القريب إذا اتصلت بالفعل، فتقول: سآكل بعد قليل، أو سآكل، فبمجرد دخول السين على الفعل دلت على المستقبل القريب، أما سوف فتدل على المستقبل البعيد، فتقول: سوف أسافر، فتدل على مستقبل بعيد بحسب تقدير المتكلم.

(ابن باشاذ، 1972م، ص15)

**ثانيًا: أن يقع المضارع في سياق التمني بـ "ليت":**

والأصل أنّ ليت تأتي للتمني، وهي حرف ناسخ من أخوات (إن) كما أسلفت. (ابن عقيل، 1980م، ص353)

يأتي على رأس الأسلوب الطلبي أسلوب التمني، فالتمني هو الرغبة في تحقيق شيء محبوب وقوعه، سواء أكان صعب التحقق أم مستحيل التحقق، وقد يحصل التمني من غير استعمال أداة، أي: أن يكون التمني ضمنيًا، ولكن المشهور في كلام العرب أن أسلوب التمني يكون بواسطة الأداة "ليت"، وهي أداته الأصلية وهي تنقل المضارع للدلالة على الزمن المستقبل. (المالكي، 1992م، ص491)

**ثالثًا: لن**

وهي حرف نفي للفعل في الزمن المستقبل على ضربين:

أ- أن يكون لهذا النفي غاية ينتهي إليها، كما في قول الله – تعالى- على لسان بني إسرائيل: ﴿**قَالُوا لَن نَّبْرَحَ عَلَيْهِ عَاكِفِينَ حَتَّى يَرْجِعَ إِلَيْنَا مُوسَى** ﴾[طه: 91]، فإن نفي البراح مستمر حتى، رجوع موسى.

ب- أن يكون هذا النفي مستمرا إلى غير غاية. كما في قول الله – تعالى- عن الكفار: ﴿ **لَن يَخْلُقُوا ذُبَابًا وَلَوِ اجْتَمَعُوا لَهُ**﴾ [الحج: 73]، فإن انتفاء خلقهم الذباب مستمر أبدا لقيام الدليل العقلي على أن خلقهم إياه محال، والمحال لا يقع أبدا، وذهب الزمخشري إلى أن (لن) تفيد تأكيد النفي في المستقبل، حيث يقول: " تقول: لا أبرح اليوم مكاني، فإذا أكدت وشددت قلت: لن أبرح اليوم".

**رابعًا: حتى**

وهي حرف جر ينصب بعدها المضارع بأن المضمرة، وهي تجر المصدر المؤول من (أنْ) المضمرة والفعل، كقولهِ تعالى: ﴿ **قَالُوا لَن نَّبْرَحَ عَلَيْهِ عَاكِفِينَ حَتَّى يَرْجِعَ إِلَيْنَا مُوسَى**﴾[طه:91]، والمضارع المنصوب بعدها في حكم الاستقبال.

**أمثلة دلالة الفعل المضارع على المستقبل في مدونة مالك:**

قوله: "يلبّي إذا استوت به راحلته في فناء المسجد". (المدني، 1994م، ص394)

والأصل أن الفعل المضارع صرف بقرينة الشرط للدلالة على المستقبل.

قوله: "وهو يأمرني أن أحرم إذا استوت بي راحلتي". (المدني، 1994م، ص395)

وهنا ثمة فعلين مضارعين: الأول: يأمرني، والثاني: أحرم، وكلاهما يدخل على الزمن المستقبل؛ وذلك لكونهما متعلقان بطلب فعل سيحصل في المستقبل، ولقرينة تعلقهما بالشرط في الجملة التي بعدهما.

وقوله: " أيحرم بعدها؟". (المدني، 1994م، ص395)

والأصل أن الاستفهام يصرف المضارع للدلالة على الاستقبال، وقد سبق المضارع هنا بالاستفهام.

## المبحث الثالث: دلالات فعل الأمر

### المطلب الأول: صيغ الأمر

الأمر في اصطلاح العلماء: هو طلب الفعل على وجه الاستعلاء، والأمر عند العرب ما إذا لم يفعله المأمور به سمي المأمور به عاصيا. (السبكي، 2003م، ص462)

فعل الأمر هو كل فعل دل على الطلب بصيغته الأصلية، مع قبول نون التوكيد، فإن دل على الأمر ولم يقبل النون، فهو اسم فعل أمر، مثل: صه، ومه، وحيّ، ويتميز فعل الأمر بشيئين: الدلالة على الطلب بنفسه مع قبول النون، وهي نون التوكيد وقد اعتذر عنه الأنصاري قائلا: "ويجاب بأنه تعريف للأمر الاصطلاحي بالأمر اللغوي، وبأن المراد بالأمر الثاني ما صدقه، وبالأول المفهوم".

أما الصيغ الدالة على الأمر فهي ثلاثة صيغ:

أولا: فعل الأمر: وقد تقدم التعريف به.

وقوله: " قال وكيع بن الجراح عن أبي حمزة قال قلت لابن عباس: إنا نطيل المقام بخراسان في الغزو، قال: صل ركعتين، وإن أقمت عشر سنين". (المدني، 1994م، ص209)

ثانيا: اسم فعل الأمر:

ثالثا: المضارع المجزوم بلام الأمر مثل: لتقم ولتذاكر دروسك، فإن لام الأمر تصرف المضارع للدلالة على الطلب.

ومن ذلك في المدونة: قوله: " وقال ابن وهب عن ابن المسيب أنه قال في المذي: إذا توضأت فانضح بالماء، ثم قل هو الماء". (المدني، 1994م، ص120)

وقوله: " قال وكيع عن أفلح بن حميد عن أبيه قال: عرّسنا مع ابن عمر بالأبواء ثم سرنا حين صلينا الفجر حتى ارتفع النهار، فقلت لابن عمر: إني صليت في إزاري وفيه احتلام ولم أغسله، فوقف علي ابن عمر فقال: انزل فاطرح إزارك، وصل ركعتين، وأقم الصلاة، ثم صل الفجر. ففعلت". (المدني، 1994م، ص129)

وقوله: " في الرجل يصلي ولا يذكر جنابته قال: وسألت مالكا عن الرجل تصيبه الجنابة ولا يعلم بذلك حتى يخرج إلى السوق، فيرى الجنابة في ثوبه وقد كان صلى قبل ذلك؟

قال: ينصرف مكانه، فيغتسل ويغسل ما في ثوبه ويصلي تلك الصلاة، وليذهب إلى حاجته". (المدني، 1994م، ص137-138).

**المطلب الثاني: معاني صيغ الأمر**

فأما المعاني التي يحتملها لفظ الأمر فأن يكون أمرا، أي: يدل على طلب الفعل على وجه الاستعلاء، وتسمى تلك الدلالة عند الأصوليين الوجوب، فأصل دلالة فعل الأمر عند الأصوليين هي الوجوب.

تستعمل صيغة الأمر حقيقة في الوجوب، كقوله تعالى: ﴿ **وَأَقِيمُواْ الصَّلاَةَ وَآتُواْ الزَّكَاةَ** ﴾ [البقرة: 43].

وقد تستعمل في معان كثيرة إذا دلت قرينة من القرائن على صرف الوجوب إلى غيره صرف عنها، وله دلالات أخرى تصل قرابة إلى التالي:

**أولا: للندب:** كقوله تعالى: ﴿**فَكَاتِبُوهُمْ إِنْ عَلِمْتُمْ فِيهِمْ خَيْرًا وَآتُوهُم مِّن مَّالِ اللَّهِ الَّذِي آتَاكُمْ**﴾ [النور:33].

**ثانيا: للتأديب:** كقوله: كل بيمينك وكل مما يليك.

**ثالثا: للإباحة:** كقوله تعالى: ﴿ **وَإِذَا حَلَلْتُمْ فَاصْطَادُواْ** ﴾ [المائدة: 2].

**رابعا: للامتنان:** كقوله تعالى: ﴿ **وَكُلُواْ مِمَّا رَزَقَكُمُ اللّهُ حَلاَلاً طَيِّبًا** ﴾ [المائدة: 88].

**خامسا: للإرشاد:** كقوله تعالى: ﴿ **وَأَشْهِدُوْاْ إِذَا تَبَايَعْتُمْ** ﴾ [البقرة: 282]، والفرق بين الندب والإرشاد: أن الندب لثواب الآخرة، والإرشاد لمنافع الدنيا.

**سادسا: للتهديد:** كقوله تعالى: ﴿ **اعْمَلُوا مَا شِئْتُمْ إِنَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ** ﴾ [فصلت: 40].

**سابعا: للتعجيز:** كقوله تعالى: ﴿ **فَأْتُواْ بِسُورَةٍ مِّن مِّثْلِهِ** ﴾ [البقرة: 23].

**ثامنا: للدعاء:** كقوله تعالى: ﴿ **رَبِّ اغْفِرْ لِي** ﴾ [نوح: 28].

**تاسعا: للإهانة:** كقوله تعالى: ﴿ **ذُقْ إِنَّكَ أَنتَ الْعَزِيزُ الْكَرِيمُ** ﴾ [الدخان: 49].

**عاشرا: للإكرام:** كقوله تعالى: ﴿ **ادْخُلُوهَا بِسَلَامٍ آمِنِينَ** ﴾ [الحجر: 46].

**الحادي عشر: للتسوية:** كقوله تعالى : ﴿ **فَاصْبِرُوا أَوْ لَا تَصْبِرُوا سَوَاء عَلَيْكُمْ** ﴾ [الطور: 16].

**الثاني عشر: للتفويض:** كقوله تعالى: ﴿ **فَاقْضِ مَا أَنتَ قَاضٍ** ﴾ [طه: 72].

**الثالث عشر: للاعتبار:** كقوله تعالى: ﴿ **انظُرُواْ إِلِى ثَمَرِهِ إِذَا أَثْمَرَ وَيَنْعِهِ** ﴾ [الأنعام: 99].

**الرابع عشر: للمشورة:** كقوله تعالى: ﴿ **فَانظُرْ مَاذَا تَرَى** ﴾ [الصافات: 102].

(ابن الفراء، 1990م، ص219)

وقد ذهبت جماعة من المحققين الأصوليين إلى أن صيغة الأمر باعتبار الهيئة الخاصة موضوعة لمطلق الطلب.

وذهبت جماعة أخرى: أن دلالة صـــيغة الأمر على أن المطلوب إيقاع الفعل مرة أو أكثر، ولما كان أقل ما يتحقق به إيقاعه مرة. فكان لزاما قيامه مرة أما التكرار فلا يفهم إلا بقرينة. (جغيم، 2104، ص68)

**أمثلة دلالات وصيغ فعل الأمر في مدونة مالك:**

وردت صيغ الأمر في المدونة بقلة جدا؛ نظرا لكون المدونة قد دونت عن سؤال وجواب ولم ترد صيغة الأمر فيها إلا نادرا جدا.

ومن أمثلة صيغة الأمر فيها:

قوله: " إن كان لا يخاف فوات الحج، فليحرم من الميقات ولا دم عليه". (المدني، 1994م، ص402)

وقد وردت صيغة الأمر هنا من خلال المضارع المجزوم بلام الأمر وهو فليحرم ودلالته الإيجاب.

**الخاتمـة**

وفي ختام هذا العمل أســأل الله العلي القدير أن ينفعني به في الدارين، وأن يجعله في ميزان حســناتي، وأن يرفعني به إلى أعلى الدرجات، وأسأله سبحانه وتعالى أن ينال القبول، وأن يكون خالصا لوجهه الكريم إنه ولي ذلك والقادر عليه، وأسأله سبحانه وتعالى أن أكون قد وضعت لبنة في طريق الباحثين القادمين نحو دلالات الأفعال وأزمنتها، مما يحل بعض الألغاز في التفسير وغيره.

**النتائج:**

**أولا:** إن الفعل ينقسم إلى ثلاثة أقسام عند جمهور النحاة، وهي: الماضي، والمضارع، والأمر.

**ثانيا:** يدل الفعل الماضي على دلالة أصلية وهي الزمن المنتهي، وقد يصرف عن هذه الدلالة إلى غيرها كدلالته على الحال، ودلالته على الاستقبال، ودلالته على الزمن المطلق، ودلالته على الماضي المستمر.

**ثالثا:** اختلف النحاة في دلالة زمن المضارع الأصلية، فالجمهور على أن المضارع مشترك بين الحال والاستقبال، وبعض النحاة يقولون: إنه أصل في الحال ولا يدل على الاستقبال إلا بواسطة.

**رابعا:** قد يدل المضارع على الزمن الماضي بقرينة أو بأداة، كدخول (لم ، لما) النافيتين أو سبقه بما يدل على الانقطاع الزمني.

**خامسا:** تتنوع صيغ الأمر بين الفعل والاسم، فيدل على الأمر فعل الأمر والفعل المضارع المجزوم بلام الأمر، ويدل على الأمر اسم فعل الأمر، كما تختلف دلالات فعل الأمر بين الوجوب، والندب، والإرشاد، والتخيير، والإباحة، وغيرها.

## التوصيات

– ضـرورة إحياء معاني الألفاظ؛ للوقوف على جماليات التعبير، والتي هجرها أكثر دارسـي اللغة فضـلا عن العوام، وينبغي على المصـنفين والمؤلفين أن يهتموا ببيان المعاني اللغوية للألفاظ.

– ضرورة تحرير الدراسات البلاغية مما يشوبها من أفكار، ودراسة العلاقة التي تربط البلاغة العربية ببلاغة القرآن والسنة النبوية، والاهتمام بما تدل عليه الجملة من زمن.

– ضـرورة عناية المؤسـسـات التعليمية بتدريس اللغة العربية بشـكل عام، وأزمنة الفعل بشـكل خاص، وذلك عن طريق تدريس أزمنة الفعل بكل شكل ممكن لها.

## فهرس المصادر والمراجع


***القرآن الكريم**

– ابن الخشاب، أبو محمد عبد الله (1972م)، *المرتجل في شرح الجمل*، تحقيق ودراسة: علي حيدر (أمين مكتبة مجمع اللغة العربية بدمشق)، دمشق.

– ابن الفراء، القاضي أبو يعلى (1990م)، *العدة في أصول الفقه*، حققه وعلق عليه وخرج نصه: أحمد بن علي بن سير المباركي، الأستاذ المشارك في كلية الشريعة بالرياض – جامعة الملك محمد بن سعود الإسلامية، ط2، بدون ناشر.

– ابن بابشاذ، طاهر بن أحمد (1972م)، *شرح المقدمة المحسبة*، المحقق: خالد عبد الكريم، المطبعة العصرية، الكويت.

– ابن هشام، عبد الله بن يوسف (ب.ت)، *شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب*، المحقق: عبد الغني الدقر، الشركة المتحدة للتوزيع – سوريا.

ابن يعيش، بن علي موفق الدين (2001م)، *شرح المفصل لابن يعيش*، قدم له: الدكتور إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان.

– أبو شُهبة، محمد بن محمد بن سويلم (2003م)، المدخل لدراسة القرآن الكريم، ط2، مكتبة السنة، القاهرة.

– الأزهري، محمد بن أحمد (2001م)، *تهذيب اللغة*، تحقيق: محمد عوض مرعب، دار إحياء التراث العربي، بيروت.

– الإستراباذي، محمد بن الحسن الرضي (1416هـ)، *شرح الرضي على الكافية*، المحقق: يوسف حسن عمر، ط2، منشورات جامعة بنغازي.

– الأشموني، أبو العرفان محمد (1997م)، *حاشية الصبان على شرح الأشموني*، دار الكتب العلمية بيروت–لبنان.

– الأشموني، نور الدين الشافعي، (1998م)، *شرح الأشموني على ألفية ابن مالك*، دار الكتب العلمية بيروت – لبنان.

– الأصفهاني، أبو القاسم الحسين (1412هـ)، *المفردات في غريب القرآن*، المحقق: صفوان عدنان الداودي، دار القلم، الدار الشامية، بيروت.

– الأنباري، أبو البركات كمال الدين (1999م)، *أسرار العربية*، دار الأرقم بن أبي الأرقم.

- الأندلسي، أبو حيان محمد (1998م)، *ارتشاف الضرب من لسان العرب*، تحقيق وشرح ودراسة: رجب عثمان محمد، مراجعة: رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، القاهرة.

- التونسي، محمد الطاهر (2004م)، *مقاصد الشريعة الإسلامية*، تحقيق: محمد الحبيب ابن الخوجة، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، قطر.

- جغيم، نعمان (2014م)، *طرق الكشف عن مقاصد الشارع*، دار النفائس للنشر والتوزيع، الأردن.

- الجياني، ابن مالك الطائي (1990م)، *شرح التّسهيل*، المحقق: عبد الرحمن السيد، محمد بدوي المختون، هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان.

- حسان، تمام (ب.ت)، *مناهج البحث في اللغة*، مكتبة الأنجلو المصرية.

- الدماميني، محمد بدر الدين (1983م)، *تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد*، تحقيق: الدكتور محمد بن عبد الرحمن بن محمد المفدى، أصل هذا الكتاب: رسالة دكتوراه.

- الرازي، أبو عبد الله محمد (1997م) *المحصول*، دراسة وتحقيق: الدكتور طه جابر فياض العلواني، ط3، مؤسسة الرسالة، بيروت.

-ا لرازي، أحمد بن فارس (1979م)، *معجم مقاييس اللغة*، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، دار الفكر.

- الزركشي، أبو عبد الله بدر الدين (1957م)، *البرهان في علوم القرآن*، المحقق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار إحياء الكتب العربية عيسى البابى الحلبي وشركائه.

- السامرائي، فاضل صالح (2000م)، *معاني النحو*، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، الأردن.

- السبكي، أبو حامد بهاء الدين (2003م)، *عروس الأفراح في شرح تلخيص المفتاح*، المحقق: الدكتور عبد الحميد هنداوي المكتبة العصرية للطباعة والنشر، بيروت – لبنان.

- سلامة، إيهاب عبد الحميد (2016م)، *قرينة السياق ودورها في التقعيد النحوي والتوجيه الإعرابي في كتاب سيبويه*، رسالة: دكتوراه، قسم اللغة العربية، كلية البنات للآداب والعلوم والتربية، جامعة عين شمس.

- السلمي، عياض بن نامي بن عوض (2005م)، *أُصُولُ الفِقهِ الذي لا يَسَعُ الفَقِيهِ جَهلَهُ*، دار التدمرية، الرياض – المملكة العربية السعودية.

- السيوطي: عبد الرحمن بن أبي بكر جلال الدين (1974م)، *الإتقان في علوم القرآن*، المحقق: محمد أبو الفضل إبراهيم، الهيئة المصرية العامة للكتاب.

- السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر (1989م)، *الاقتراح في أصول النحو وجدله*، حققه وشرحه: محمود فجال، وسمى شرحه (الإصباح في شرح الاقتراح)، دار القلم، دمشق.

- الشنقيطي، لمحمد بن أبَّ القلاوي؛ الحازمي، أحمد بن عمر بن مساعد (2010م)، *فتح رب البرية في شرح نظم الآجرومية*، مكتبة الأسدي، مكة المكرمة.

- الشيرازي، أبو اسحاق إبراهيم (2003م)، *اللمع في أصول الفقه*، ط2، دار الكتب العلمية.

- الصرصري، سليمان بن عبد القوي (1987م)، *شرح مختصر الروضة*، المحقق: عبد الله بن عبد المحسن التركي، ط1، مؤسسة الرسالة، بيروت.

- الطوسي، أبو حامد محمد (1993م)، *المستصفى*، تحقيق: محمد عبد السلام عبد الشافي، دار الكتب العلمية.

- العتيبي، محمد بن سليمان (2003م)، *أَفْعَالُ الرَّسُول صلى الله عليه وسلم وَدَلاَلَتَهَا عَلَى الأَحْكَامِ الشَّرْعِيَّةِ*، ط6، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت – لبنان.

- الكفوي، أيوب بن موسى الحسيني القريمي (ب.ت)، *الكليات معجم في المصطلحات والفروق اللغوية*، المحقق: عدنان درويش – محمد المصري، مؤسسة الرسالة – بيروت.

- المازري، أبو عبد الله محمد بن علي بن عمر (د.ت)، *إيضاح المحصول من برهان الأصول*، المحقق: عمار الطالبي دار الغرب الإسلامي.

- المالكي، أبو محمد بدر الدين (1992م)، *الجنى الداني في حروف المعاني*، المحقق: فخر الدين قباوة، محمد نديم فاضل، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.

- المدني، مالك بن أنس (1994م)، *المدونة*، دار الكتب العلمية.

- المعتزلي، أبو الحسن الرماني؛ عبد الله، علي بن عيسى (ب.ت) ، *رسالة الحدود*، المحقق: إبراهيم السامرائي، دار الفكر – عمان.

- المكي، عبد الله بن أحمد (1993م)، *شرح كتاب الحدود في النحو*، المحقق: المتولي رمضان أحمد الدميري، المدرس في كلية اللغة العربية بالمنصورة، جامعة الأزهر، والأستاذ المساعد في كلية التربية بالمدينة المنورة جامعة الملك عبد العزيز، ط2، مكتبة وهبة، القاهرة.